

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

المؤشر السعري  
6253.5  
بتغير قدره  
-6.6  
0.11%

## ترسية مناقصة على «كابلات» بقيمة 2,5 مليون دينار مع «الكهرباء»

نكرت شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية انها تسلمت من لجنة المناقصات المركزية كتاب ترسية المناقصة رقم: و ك م 2010/77 - 2011 بمبلغ إجمالي وقدره 2,5 مليون دينار وذلك عن توريد موصلات الخطوط الهوائية، مبنية انها ستراجع وزارة الكهرباء والماء لاجراء ما يلزم بهذا الخصوص.

## الشركة ستمتلك 61% مع آخرين فيها المطوع: تركيز «المال للاستثمار» ينصب على شركة «مدينة حائل» وإدارة الأصول



المطوع مترسدا الجمعية العمومية (محمد ماهر)

تحقيق عمليات الشركة لقيمة أعلى. وقال الخرافي: رغم كل الظروف لم ننه عمانا هذا دون تطورات، فقد شهدت بعض التطورات على مستوى المشروعات العقارية في قطر ومدينة حائل الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث يعتبر الاستثمار العقاري في قطر أحد أكثر الاستثمارات ربحية بالنسبة للشركة لما يشهده الاقتصاد القطري في الوقت الحالي من نمو هائل ليصبح أحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم وخاصة بعد منح قطر شرف تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 والتي من شأنها دفع مسيرة القطاع العقاري، مشيراً إلى أن عوامل كثيرة تجمعت وراء النمو الكبير في الطلب على الأراضي ومنها النمو الاقتصادي الكبير ومشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى والمبادرات الحكومية.

وأوضح أن المال للاستثمار دخلت خلال العام 2010 في أعمال إدارة الأصول التي تخطط الشركة لتحقيق زيادة كبيرة بها في المستقبل القريب.

وعن أهم النتائج المالية لسنة 2010 قال ان الشركة سجلت ربحاً بمبلغ 12,02 مليون دينار، أي بزيادة بنسبة 197% عن خسارة بمبلغ 12,36 مليون دينار في 2009، كما بلغت ربحية السهم 22,75 فلسا في 2010 مقابل خسارة 24,09 فلسا للسهم في 2009، أي بزيادة بنسبة 194%. أما إجمالي الأصول، فقد بلغت في 2010 نحو 199,64 مليون دينار مقارنة بمبلغ 197,08 مليون دينار، أي بزيادة بنسبة 1,3% بمبلغ 2,56 مليون دينار، مضافاً ان إجمالي المطلوبات لسنة 2010 بلغ 104,8 ملايين دينار مقارنة بمبلغ 112,7 مليون دينار في 2009 وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 7% بما يتماشى مع الخطة الخمسية للشركة.

أما معدل الرفع المالي فقد بلغ 1:1 مقابل نسبة 2:1 التي نصت عليها تعليمات بنك الكويت المركزي، ووصلت نسبة السيولة السريعة إلى 18,2% وهي أعلى من الحد الأدنى المفروض من قبل «المركزي» وهو 10%، وتقف نسبة الانكشاف الخارجي أو معدل القروض الخارجية الذي يمثل إجمالي المطلوبات تجاه المقرضين الخارجيين إلى حقوق المساهمين عند 0,34% وهو أقل بكثير من الحد الأدنى بنسبة 50% المفروض من قبل «المركزي».

وعن توقعات العام الحالي قال الخرافي: رغم توقعاتنا بأن التحديات التي نواجهها سنستمر أيضاً في عام 2011 ولن تكون أقل صعوبة من عام 2010، إلا ان الشركة سوف تستمر في نهجها لتخفيف المخاطر الناجمة عن التقلبات في القيمة السوقية لأصول الشركة، وبالنظر إلى التطورات والظروف والإزمات التي ظهرت خلال السنوات الثلاث الماضية، فإن أي توقعات بما سيحدث في المستقبل لن تكون مؤكدة. فعلى الرغم من كل التوقعات بالتعافي من الإزمات الاقتصادية المتلاحقة، إلا أننا لا نزال نصر على التحفظ واتباع الحيلة والحذر في سياستنا مع التركيز في الوقت نفسه على الفرص التي من شأنها تنمية أعمالنا وتحقيق عائدات مجزية من خلال تعزيز قدرات وإمكانيات الشركة.

إلى ذلك وافقت العمومة على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال والتي من أهمها الموافقة على عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، كما تم تفويض مجلس الإدارة في شراء وبيع أسهم الشركة في حدود 10% من عدد أسهمها وفقاً للقانون.

أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة المال للاستثمار عبدالكريم المطوع ان البنوك السعودية ابدت استعدادا تاما لتمويل مشروع الشركة في مدينة حائل بالسعودية، مشيراً الى ان الشركة ترتبط باتفاق مع الهيئة العامة للاستثمار السعودية لتأسيس شركة «مدينة حائل» لغرض تطوير وإدارة المدينة، لافتاً الى ان رأسمال الشركة يقدر بـ 5 مليارات ريال سعودي أي ما يعادل 400 مليون دينار تبلغ ملكية «المال» فيها 61,2% مع آخرين.

وقال المطوع في تصريحات صحافية عقب انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة أمس بنسبة حضور بلغت 62,3%، ان هناك مفاوضات مع 3 من البنوك من السعودية لإدارة الإكتتاب الذي ستنطرحه الشركة على 30% من اسهم الشركة المزمع تأسيسها، مبيناً ان «المال» تلقت عروضاً من هذه البنوك وأنه سيتم خلال الاسبوع الجاري المفاضلة بينها لاختيار الأنسب منها.

وتوقع الانتهاء من تأسيس الشركة بنهاية العام الحالي بعد ان تقدمت «المال» بأوراق التأسيس للجهات المعنية بالسعودية. وأضاف ان الشركة المال ستقوم بدور المطور الرئيسي للمشروع الذي يعتبر احد المشروعات الكبرى التي تقوم على مبدأ التطوير القطاعي الشامل ليشمل النقل والمواصلات والخدمات اللوجستية ومراكز التوريد والخدمات التجارية والمرافق السكنية والبنية التحتية، لافتاً الى ان شركة المال تسعى في الوقت الراهن لجذب المستثمرين الاستراتيجيين للمشاركة في المشروع.

وذكر المطوع ان تركيز شركة «المال» في الفترة المقبلة سينصب على شركة حائل والمشاريح المتعلقة بالمدينة، بالإضافة الى إدارة الأصول.

من جانبه، ذكر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المال للاستثمار لؤي جاسم الخرافي في كلمته بالتقرير السنوي أن العام 2010 يشكل عاماً آخر من التقلبات في الأسواق الخليجية، وشهد قطاع الاستثمار تراجعاً ملحوظاً في معظم مصادر الدخل نتيجة للظروف الصعبة التي تشوب البيئة التشغيلية، فضلاً عن تراجع أداء مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية، ولم يكن ضعف الأداء حكرًا على شركة المال للاستثمار بقدر ما كان بمنزلة الحالة العامة لشركات الاستثمار الأخرى والقطاع ككل.

وأضاف ان الظروف حذت بالشركة نحو وضع سياستها التوسعية التي تضمنت مشروعات ومنتجات جديدة وتطبيق استراتيجيات لتنفيذ مشروعات حالية والتخارج من بعض استثماراتها لتأمين السيولة والحد من أثر الأزمة المالية وخدمة التزامات الدين على الشركة، مبيناً ان الشركة وضعت خطة خمسية لتقليل ديونها إلى 60% من مبلغ الدين الحالي ولزيادة صافي الربح بمبلغ 10 ملايين دينار ولرفع العائد على حقوق الملكية إلى 12% وهي الخطة التي وضعتها الشركة بالتعاون مع مستشارين خارجيين لتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من الربع الرابع من 2010.

وبين ان الشركة قامت خلال السنة بتعيين مستشارين لإعادة تصميم الهيكل التنظيمي الحالي لها بما يتفق مع استراتيجيتها ويتواءم مع احتياجات وأهداف الأعمال والسياسات والإجراءات المالية والتشغيلية المطورة نحو

ترك الأمور بيد أفراد يتحكمون في مصيره. وكان مدير عام سوق الكويت للأوراق المالية حامد السيف قد أوضح تحفظاته على بعض مواد قانون هيئة سوق المال مثل 156 و157 المتعلقة بأصول السوق من أموال وموظفين ومبنى والمادة 33 المتعلقة بالتخصيص والمادة 24 التي تشير إلى أن الهيئة تقوم بأعمال تجارية، كما تحفظ السيف على المادة 19 والمتعلقة بميزانية هيئة سوق المال. كما أقر السيف خلال المؤتمر أن ما طرحه من وجهة نظر حول تاجيل خصخصة السوق في الوقت الحالي وتعديل طريقة التخصيص لا يعني رفضه المطلق لعملية الخصخصة بل انه متضامن ومؤيد لعملية الخصخصة.

● عمر راشد



تحفظات السيف قائمة على خصخصة البورصة

لتصعيد الموقف وعرضه على مجلس الوزراء إذا لم يتم حسم الخلاف بين الهيئة وإدارة السوق من قبل وزير التجارة والصناعة د.أماني بورسلي، قال السيف هناك ثقة كبيرة في الوزارة وأدائها المهني



حامد السيف

لاتزال خلافات البورصة وهيئة أسواق المال حول قضايا تاجيل الخصخصة ونقل مبنى السوق قائمة وتزداد حدتها يوماً بعد آخر. فقد أوضح المدير العام للسوق حامد السيف في تصريح خاص لـ «الأنباء» أنه لا يمكن السكوت عن إدارة وزير التجارة والصناعة السابق لنقل مبنى البورصة والانحياز لصالح «الهيئة» على حساب السوق الذي يعد أهم الأسواق المالية تاريخياً بين دول المنطقة. وأوضح السيف أن هناك مقترحات يتم إعدادها حالياً لعرضه على وزير التجارة والصناعة د.أماني بورسلي ورئيس لجنة السوق للتعامل مع قضية موظفي السوق وسيتم الإعلان عن تفاصيله بعد الانتهاء منه. وعمما إذا كانت هناك نية

## أكد ثقته في حسم وزيرة التجارة لخلافات القائمة بين الجانبين السيف لـ «الأنباء»: هناك مقترح لحل قضية موظفي السوق سيعلن عن تفاصيله بعد الانتهاء منه

عموميتها أقرت توزيع أرباح نقدية بواقع 5% للسهم وانتخاب مجلس إدارة أبو خمسين: «كويت إنرجي» تسعى إلى الإدراج في بورصتي الكويت ولندن في الربع الأخير من 2011

كشف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الكويت إنرجي د.منصور أبوخمسين أن هدف الشركة الإدراج في الربع الأخير من السنة الحالية في بورصتي الكويت ولندن. وأضاف أمام عمومية الشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور 76% أن الشركة تترتب حالياً إلى حين تحسن وضع الأسواق العالمية والسوق المحلي، مؤكداً أن قرار الإدراج منوط بتحسن السوق لضمان مصلحة المساهمين وعدم المجازفة. وأوضح أبو خمسين أنه بعد الدراسة والمراقبة من قبل مستشاري الشركة تبين أن أفضل سوقين لإدراج أسهم الشركة هما سوقا لندن وسوق الكويت.

## عموميتها أقرت توزيع أرباح نقدية بواقع 5% للسهم وانتخاب مجلس إدارة أبو خمسين: «كويت إنرجي» تسعى إلى الإدراج في بورصتي الكويت ولندن في الربع الأخير من 2011



د.منصور أبوخمسين وسارة أكبر خلال عمومية الشركة

وقال د.أبوخمسين «إن تركيز الشركة بظل منصباً على التوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأنها ستعطي قدماً في إنهاء الفرص النفطية في هذه المنطقة في 2011 والأعوام الأخرى المقبلة». وأكد ان الشركة تتمتع بوضع مالي قوي تواصل من خلاله الحفاظ على حقوق المساهمين وتوفير قيمة إضافية لهم، فضلاً عن تكبيرها من مواصلة خططها التوسعية على المدى الطويل. وعن نتائجها المالية والتشغيلية للعام 2010، قال د.أبوخمسين ان الشركة حققت أرباحاً صافية بلغت 21,9 مليون دولار بزيادة نسبتها 291% مقارنة بالعام 2009، إضافة إلى تدفقات نقدية تشغيلية بلغت 85,6 مليون دولار بزيادة قدرها 68% عن العام السابق.

وتابع: عام 2010 كان عاماً مميزاً لكويت إنرجي على المستويات الاستراتيجية والمالية والتشغيلية، فقد حققت الشركة أرباحاً للسنة الخامسة على التوالي منذ إنشائها بفضل الزيادة المحسوسة التي حققتها في إنتاجها، واستلام عوائد البيع الجزئي لبعض الأصول، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز.

توسعات الشركة ونذكر أن الشركة حققت توسعاً هاماً خلال العام مع دخولها السوق العراقي الذي يعد سوقاً رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، كما واصلت تعزيز عملياتها في الأسواق التي تعمل فيها وتطوير الحقول واكتشاف حقول جديدة وتحويل الموارد الطبيعية إلى أصول توفر العوائد لكل من الشركاء المعنيين ومساهمي الشركة، حيث تولت الشركة إنجاز ذلك ضمن إطار متكامل من الشفافية ومن خلال أفضل الممارسات العالمية والخبرة العالمية.

وتابع: فازت الشركة خلال

وأضاف «طرحت كويت إنرجي» خلال العام 2010 زيادة لرأس مالها للمساهمين الحاليين بقيمة 100 مليون دولار لتمويل خطط الشركة التوسعية المستقبلية». وقال د.أبوخمسين «ستوظف الشركة هذه الاعتمادات المالية الإضافية في مواصلة النمو الحيوي لدعم الخطط التوسعية وتطوير الاكتشافات الحديثة وحفر آبار جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى وجه الخصوص في مصر».

التقلبات الإقليمية من جانب آخر، قالت نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي م.سارة أكبر في سياق استعراضها للمؤشرات التشغيلية للشركة خلال العمومية: «ظلت عملياتنا بمنأى عن التقلبات الإقليمية خلال 2010».

وأوضحت أن الإنتاج لازل مستمرا في اليمن وتعطل في مصر لمدة أسبوعين خلال الأحداث الأخيرة، مشيرة إلى أن العمليات الاستكشافية في اليمن توقفت حتى عودة الحالة الأمنية.

وأضافت: توجد فرص واعدة ومهمة لتطوير أصول نفطية وغازية في منطقة الشرق الأوسط وهي متوافرة أمام الشركات العالمية، مشيرة إلى أن المؤشرات تدل على أن عام 2011 سيكون عاماً واعداً وحافلاً بالإنجازات.

وتابعت «نأمل أن نحقق في هذا العام نمواً كبيراً لمساهمي الشركة من خلال المشاريع الضخمة التي سننكف على تنفيذها». منى الدغيهي

عدد الآبار التي تم تطويرها في العام 2010 نحو 33 بئراً. التدفقات النقدية التشغيلية نحو 85,6 مليون دولار. معدل الإنتاج اليومي يقدر بنحو 13,258 برميل نطف مكافئ، بزيادة مقدارها 15% عن العام السابق. الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة تقدر بنحو 48,8 مليون برميل نطف مكافئ.

بلغت إيرادات المبيعات 141,8 مليون دولار بزيادة نسبتها 60% عن العام 2009. بلغ مجموع الأصول 740,9 مليون دولار بزيادة نسبتها 9% عن العام السابق. بلغ معدل الإنتاج اليومي في الحوض التشغيلية 13,258 برميلاً من النفط المكافئ بزيادة نسبتها 15% مقارنة بالعام 2009. عدد الآبار التي تم حفرها في العام 2010 نحو 11 بئراً.

استهلت د.سارة أكبر كلمتها أمام عمومية الشركة بسرد ملحمة جلامش والحكمة منها، موضحة أن «كويت إنرجي» اختارت أن تزين غلاف تقريرها السنوي بلوحة من لوحات الفنان البحريني هشام زويباري «جلامش» لتعكس خلود العمل الإنساني وسعي الشركة لترسيخ هذه المبادئ في موظفيها.

أقرت الجمعية العمومية للشركة بالإجماع الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 5% من القيمة الاسمية للسهم (أي 5 فلوس للسهم الواحد)، كما انتخبت أعضاء مجلس الإدارة الجديد للسنوات الثلاث القادمة حيث جاءت تشكيلة المجلس على النحو التالي: د.منصور أبو خمسين، العضو المنتدب، شركة 25 لإدارة المشاريع التابعة لبيت الاستثمار

العالمي «جلوبل» والتي تمثلها د. سارة أكبر، شركة الزهرة العالمية لإدارة وتطوير المشاريع التي يمثلها د. عبدالرحمن المدعج، شركة عارف إنرجي القابضة التي يمثلها طارق الزوان، صندوق «إي جي أي» (08 - 10) ذ.م.م، التي يمثلها وليام مونتيليون، د.يوسف العوضي - عضو مستقل، محمد يوسف رفيع - عضو مستقل.

العام 2010 بعدقدين لتطوير حقلي سببا والمنصورية الغازيين في جمهورية العراق، كما وقعت مذكرة تفاهم مع وزارة النفط والمعادن في الجمهورية اليمنية لإعداد دراسة لتطوير الموارد الطبيعية في البلاد لاستخدام

سارة أكبر: 2011 سيكون حافلاً بالإنجازات

سارة أكبر: 2011 سيكون حافلاً بالإنجازات

سارة أكبر: 2011 سيكون حافلاً بالإنجازات

## لقطات من الجمعية

● وصف المطوع ما يدور على الساحة السياسية الآن من نزاع بأنه يشبه حوار طرشان بين السلطين، وهو الأمر الذي ينعكس على تداعيات الأزمة الاقتصادية على المستوى المحلي، وذلك رداً على سؤال يتعلق بتوقعاته حول انتهاء الأزمة المالية في الكويت. قال الرئيس التنفيذي للشركة فوزي الجويدر انه نتيجة لما يحدث الآن أصبحت البيئة الكويتية طاردة للاستثمار وهو ما حدا بالشركة إلى الاستثمار في الخارج. أشار المطوع إلى ان هناك مخالفات تم توقيها على الشركة من قبل بنك الكويت المركزي عن عام 2010، لافتاً إلى انها عبارة

عن جزء مالي بقيمة 3 آلاف دينار وذلك لتأخر الشركة في تقديم أحد البيانات الدورية عن شهر مارس في 2010، كما قام «المركزي» بتنبية الشركة لعدم تقديمها في عام 2007 للتأشير في سجل شركات الاستثمار وقت اصدار سندات بمبلغ 20 مليون دينار. ● أفاد المطوع بأن الشركة بصدد اتخاذ قرار حول الجهة الرقابية التي ستعقب لها، مشيراً إلى ان المال للاستثمار تفضل بين مزاوله النشاط التمويلي إلى جانب الاستثماري وبالتالي الرقابة المزدوجة، أو اختيار احدهما والتبعية إما لـ «المركزي» أو لهيئة أسواق المال.